الأمم المتحدة

A/C.2/73/SR.13

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
5 December 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد سكينر – كلي أرينياليس ..... (غواتيمالا)
لاحقا: السيد رمعون ..... (الجزائر)

المحتويات

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة *(تابع)*

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة *(تابع)*

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية *(تابع)*

(ج) الحد من مخاطر الكوارث *(تابع)*

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة *(تابع)*

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا *(تابع)*

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي *(تابع)*

(ز) تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

(ح) الانسجام مع الطبيعة *(تابع)*

(ط) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة *(تابع)*

(ي) مكافحة العواصف الرملية والترابية *(تابع)*

(ك) دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى *(تابع)*

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة *(تابع)* (A/73/81-E/2018/59 و A/73/166 و A/73/258 و A/73/301 و A/73/383)

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة** *(تابع)* (A/73/204)

(ب) **متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية** (A/73/225 و A/73/226 و A/73/345 و A/73/382)

(ج) **الحد من مخاطر الكوارث** *(تابع)* (A/73/268)

(د) **حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة** *(تابع)* (A/73/255)

(هـ) **تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا** *(تابع)* (A/73/255)

(و) **اتفاقية التنوع البيولوجي** *(تابع)* (A/73/255)

(ز) **تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة** *(تابع)* (A/73/25)

(ح) **الانسجام مع الطبيعة** *(تابع)* (A/73/221)

(ط) **ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة** *(تابع)* (A/73/267)

(ي) **مكافحة العواصف الرملية والترابية** *(تابع)* (A/73/306)

(ك) **دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى** *(تابع)*

١ - **السيد غادابو** (ناورو) تكلم باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، فقال إنه على الرغم من الاعتراف بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد حققت مكاسب داخل الأمم المتحدة، فقد تباينت أوجه التقدم الذي أحرزته نحو التنمية المستدامة، كما أن هذا التقدم هو عرضة للخطر بشكل متزايد من جراء تغير المناخ. وفي الفترة التي سبقت استعراض منتصف المدة لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) الذي أجري في عام ٢٠١٩، أتاح الاجتماع التحضيري الإقليمي الذي عقد في تونغا في حزيران/يونيه ٢٠١٨ والاستعراض الرفيع المستوى الذي أُجري على مدى يوم واحد خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الحالية فرصاً لتبادل الخبرات الوطنية وتعزيز إقامة شراكات حقيقية ودائمة على النحو الذي توخاه المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤.

٢ - وأردف قائلا إن ثمة حاجة إلى زيادة الموارد لمواكبة الولايات الناشئة لوحدات الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأضاف قائلاً إن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ طلبت إلى الأمين العام أن يخصص موارد إضافية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وإصلاح إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واستعراض منتصف المدة لمسار ساموا، وأن يدرج معلومات عما جرى القيام به لتلبية الاحتياجات الناجمة عن تلك الولايات الموسعة في تقريره المقدم إلى الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

٣ - وأشار إلى أن التقرير الخاص بشأن الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أظهر بصورة قاطعة أن بلداناً مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ هي أكثر عرضة بشكل غير متناسب لخطر النتائج السلبية الناجمة عن الاحترار العالمي. وأضاف أن الموارد اللازمة لبناء القدرة على الصمود ستكون ذات أهمية بالغة. واستدرك قائلاً إن الدول الجزرية الصغيرة النامية طالما كافحت من أجل الوصول إلى مصادر التمويل الدولية. وخلص من ذلك إلى ضرورة تبسيط الإجراءات وتوسيع إمكانية الوصول المباشر إلى مصادر التمويل. وذكر أن ذلك سيكون متسقا مع توصية وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٦ بأن تسهم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية

بتمويل التنمية بصورة نشطة في مراعاة ما تنفرد به الدول الجزرية الصغيرة النامية من خصوصية والتعامل معها باعتبارها حالة خاصة من خلال طرح حلول مصممة خصيصا لها، وأن تكفل أيضا وضع بارامترات جديدة للأهلية لتحسين سبل وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مصادر تمويل التنمية.

٤ - واسترسل قائلاً إن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ منفتحة على مصادر التمويل الابتكارية، من قبيل السندات الزرقاء والخضراء المراعية للبيئة، بيد أنها ترى أنه ينبغي لمعظم التمويل المتصل بتغير المناخ أن يكون قائما على أساس المنح. وينبغي لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ أن يكون مكملا للجهود الرامية إلى بناء القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ، على نحو يليق بآلية دولية ممولة تمويلاً كافياً لمواجهة الخسائر والأضرار الناشئة عن تداعيات تغير المناخ. وختم كلامه قائلا إن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ هي بلدان رائدة في مجال الطاقة المتجددة، ولكنه حذر من أن ينحرف هذا التحول عن مساره عن طريق استبدال فواتير الوقود الأحفوري الحالية بالقروض الباهظة ورسوم الخدمات. وأعرب عن دعوة الدول الجزرية الصغيرة النامية جميع الشركاء إلى زيادة ما يقدمونه من دعم خلال استعراض منتصف المدة لمسار ساموا وما بعده.

٥ - **السيد تشان غولونغ** (سنغافورة) قال إن بلده تعلم عددا من الدروس خلال رحلته في مجال التنمية المستدامة. ومن هذه الدروس الحاجة إلى التكيف وإيجاد الحلول المبتكرة. ولا يوجد حل واحد يناسب جميع البلدان. وضرب مثالا بسنغافورة، فقال إن بلده طور نظاما ابتكاريا هو نظام NEWater الذي يستخدم المياه المعاد تدويرها لتلبية ما يصل إلى ٤٠ في المائة من احتياجاته من المياه. أما الدرس الثاني فقال إنه يتمثل في ضرورة إشراك المجتمع المحلي من خلال جهود على جميع المستويات مثل مخطط سنغافورة المستدامة، الذي ضم أفرادا ومجتمعات محلية وشركات ووكالات حكومية، وزاد في أحد محاوره الرئيسية من استخدام وسائل النقل العام والدراجات بصورة كبيرة كبديل للنقل بالسيارات. وأشار إلى درس ثالث يتعلق بأهمية الشراكات الدولية فقال إن سنغافورة تقدم المساعدة التقنية لنظيراتها من البلدان النامية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على نحو ما أحاطت علما عند تقديم استعراضها الوطني الطوعي إلى دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقودة في عام ٢٠١٨. وختم كلامه قائلاً إن الإبداع والعمل المجتمعي والالتزام الدولي يمكن أن تكون عوامل مساعدة في التغلب على التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦ - **السيد كاراثو ثيليدون** (كوستاريكا): قال إن حكومة بلده ملتزمة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال اتباع نهج شامل ومتعدد الأبعاد في القضاء على الفقر وتمكين النساء والفتيات. وأشار إلى ضرورة قيام صغار المزارعين، على وجه الخصوص، بدور رئيسي في الجهود العالمية الرامية لتحقيق التنمية المستدامة.

٧ - وأضاف أن كوستاريكا تنتمي إلى مجموعة البلدان التي شاركت في تقديم مشروع قرار لكي تنظر فيه اللجنة لتسمية ٧ حزيران/يونيه يوما عالميا لسلامة الأغذية. وأردف قائلا إن ذلك سيمثل خطوة أساسية نحو تعزيز الممارسات الغذائية المستدامة والمسائل المتعلقة بسلامة الأغذية، تربطها صلات متعددة بالإجراءات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الحصول على طعام مغذي وصحي وتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مجال التجارة الدولية.

٨ - واسترسل قائلا إن حكومة بلده تسعى إلى تعزيز رؤية طموحة بشأن البيئة ومكافحة تغير المناخ، ولا سيما عن طريق تنفيذ اتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومن هذا المنطلق، قال إن حكومته تود أن تسهم بخبرتها في مجال حفظ الغابات وتوليد الطاقة المتجددة كجزء من عملية إزالة الكربون بشكلٍ جذري من الاقتصاد. وأضاف أنها تعمل حالياً على وضع خطة مبتكرة لإزالة الكربون من أجل تحويل مجتمع كوستاريكا. وختاما قال إنه ينبغي للجنة، في سياق الجهود الجارية الرامية لمكافحة التلوث، أن تستفيد من نتائج الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٩ - السيدة الباكر (قطر): قالت إن من المهم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على أساس التعاون الدولي واحترام السيادة الوطنية. وأعربت عن تأييد وفد بلدها لإعادة تنشيط نظام المنسقين المقيمين. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يشدد على أهمية الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة بشأن إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمَّش فيها أحد. وأعربت عن إيمان بلدها بأن التعليم هو مفتاح التنمية، وعن حرصه على إتاحة فرصة الحصول عليه للجميع، لاسيما الشباب. وأضافت أن مؤسسة ''التعليم فوق الجميع'' في بلدها تعمل مع الشركاء لتوفير التعليم لنحو ١٠ ملايين طفل من المحرومين من

المدارس في حوالى ٥٠ بلداً، بما في ذلك البلدان التي تعاني من النزاعات والفقر والكوارث الطبيعية.

١٠ - وأردفت قائلة إن قطر قدمت لتوها استعراضها الوطني الطوعي خلال دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ التي ناقشت خلالها كيفية قيامها بتقديم خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة، وضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، والمشاركة في شراكات عالمية من أجل التنمية. وأضافت أن رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ واستراتيجيتها للتنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ حددتا آليات لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وختمت حديثها قائلة إن قطر حققت كل ذلك حتى في ظل الحصار الجائر وغيره من التدابير الأحادية المفروضة عليها التي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي ومبادئ تعددية الأطراف.

١١ - **السيد بن عربية** (الجزائر): قال إن وفد بلده يتفق مع التوصية الواردة في تقرير الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، والمشار إليها في مذكرة الأمين العام بشأن تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة (A/73/255)، بأن تؤكد الجمعية العامة من جديد أن تحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي يشكل أداة تعجل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى ويستجيب للأهداف العامة لخطة عام ٢٠٣٠، وأن تدعو الدول الأعضاء أيضا إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ الهدف الاستراتيجي للاتفاقية بشأن الجفاف على النحو الذي دعا إليه المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

١٢ - وأضاف أن بلده يسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسيقدم استعراضه الوطني الطوعي الأول إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٩. وأردف قائلا إن الجزائر ستظل ملتزمة التزاما راسخا بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي صدقت عليها، وإنها بصدد تنفيذ سياسات شاملة بشأن الإسكان والنقل والزراعة والغابات بهدف الحد من غازات الدفيئة والتقدم نحو اقتصاد أخضر. وعلى الصعيد الإقليمي، قال إن الجزائر استضافت المؤتمر الوزاري الذي عقد في عام ٢٠١٤ بشأن الشراكة من أجل تحقيق اقتصاد أخضر وإنها ستشارك في أوائل عام ٢٠١٩ في مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٧ بشأن وضع ميثاق عالمي للبيئة. وأشار إلى أن إعلان أوردوس لعام ٢٠١٧ الذي اعتمد في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أكد أن التصحر/تدهور الأراضي والجفاف هي تحديات بيئية واقتصادية واجتماعية رئيسية تواجه التنمية المستدامة على مستوى العالم، بيد أنه استدرك قائلا إن الاتفاقية مازالت تحتل موقعاً هامشيا بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وختاما، دعا إلى العمل على تحقيق التآزر فيما بين اتفاقيات ريو الثلاث، التي ينبغي تنفيذها على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

١٣ - **السيد أمين** (أفغانستان) قال إن حكومة بلده أدرجت أهداف التنمية المستدامة في إطارها الوطني للسلام والتنمية (٢٠١٧-٢٠٢١)، وبرامجها ذات الأولوية، وميزانيتها الوطنية. وأضاف أنها سلطت الضوء على جهودها الرامية إلى زيادة الإنتاجية وإيجاد فرص العمل وتحسين تقديم الخدمات الأساسية عندما قدمت استعراضها الوطني الطوعي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٧. وأعرب عن امتنانه للشركاء الدوليين الذين ساعدوا أفغانستان في رحلتها نحو الاعتماد على الذات وتحقيق التنمية المستدامة، وعن تطلعه إلى المؤتمر الوزاري بشأن أفغانستان المقرر عقده في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

١٤ - وتابع حديثه قائلا إن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية مثل بلده بحاجة إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات والتمويل. ويؤدي الحصول على الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة دوراً رئيسياً في إحداث التحول الهيكلي. وأضاف أن أفغانستان ملتزمة بشكلٍ خاص بتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين لما لذلك من تأثير مضاعَف على مجالات التنمية الأخرى. ورأى أن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يشكل تحديا كبيرا للبلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، ومنها أفغانستان. وينبغي للجنة أن تركز على العلاقة بين السلام والأمن والتنمية على سبيل الأولوية. وختم قائلا إن عدم ترك أحد خلف الركب سيتطلب التحول عن الطرق التقليدية للاستثمار نحو نهج أكثر تحديدا للهدف.

١٥ - **السيد راتراي** (جامايكا): قال إن المجتمع الدولي قد اعترف لما يزيد على عقدين من الزمن بالدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة - وذلك من خلال برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ١٩٩٤ واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في

عام ٢٠٠٥ ومسار ساموا في عام ٢٠١٤. ورأى أن استعراض منتصف المدة لمسار ساموا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ سيمثل فرصة لتقييم تنفيذ التعهدات والالتزامات التي تعهدت بها منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرون. وأردف قائلا إن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية واتفاق باريس مجتمعةً تكمل الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بالأولويات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٦ - وأوضح أن جامايكا معرَّضة بوجه خاص للصدمات الخارجية، شأنها في ذلك شأن غيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية. فالأخطار الطبيعية تفاقم الحالة المالية الهشة التي تعاني منها أصلا بحكم توصيفها كبلد متوسط الدخل. وعلى الرغم من أن الوفيات الناجمة عن الكوارث انخفضت خلال العام الماضي، فقد استمر ارتفاع الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث. وأشار إلى أن موسم الأعاصير في منطقة المحيط الأطلسي لعام ٢٠١٧ ألحق ضررا بالغا بمنطقته. وأكد أنه ينبغي توسيع نطاق التقدم المحرز في مجال التمويل الرامي إلى الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بتحويل المخاطر، والمرافق الائتمانية الاحتياطية، وصكوك الديون الحكومية المشروطة، وذلك في إطار نهج لتحقيق التنمية المستدامة يعي تماما المخاطر المحتملة ويوفر حوافز من أجل ''تحسين إعادة البناء''. وأفاد بأن حكومة بلده تعكف على وضع استراتيجية شاملة للتمويل الرامي إلى الحد من مخاطر الكوارث من أجل حماية الاستثمارات من الالتزامات المالية الخفية التي لا تظهر إلا عند وقوع الكارثة. وأعرب عن ثقته بأن الشراكات مع القطاعين العام والخاص، على الصعيدين الثنائي والدولي، ستساعد على نجاح تلك الاستراتيجية.

١٧ - **السيد محمد باند** (نيجيريا): قال إن بطء وتيرة التقدم الإنمائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يمثل مصدر قلق خاص. وأفاد بأن حكومته وضعت إطارا شاملا للمساءلة بغية تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الوطنية. وأضاف قائلا إن حكومته أنشأت لجنة مشتركة بين الوزارات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأعطت صلاحيات لمساعد خاص أقدم للرئيس من أجل كفالة الاتساق الأفقي والرأسي في السياسات والخطط والاستراتيجيات الإنمائية. وذكر أن الآونة الأخيرة شهدت تأسيس فريق استشاري معني بالقطاع الخاص وافتتاح منتدى للجهات المانحة. وأشار إلى وجود لجنة في كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب في نيجيريا للإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأوضح أنه قد جرت تعبئة ''هيئة الخدمة الشبابية الوطنية'' من أجل إشراك الخريجين الشباب في ذلك الجهد. وأفاد بأن نيجيريا قد واءمت خطتها الوطنية للانتعاش الاقتصادي والنمو مع أهداف التنمية المستدامة. وقد أنجزت مؤخرا عملية لتحديد مجالات البيانات، وهي تعمل حاليا على توسيع برنامجها للمنح المشروطة بغية تحفيز الحكومات على المستوى دون الوطني من أجل تسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

١٨ - وقال إن وفد بلده يحث على زيادة التعاون الدولي لمكافحة التصحر والجفاف وغير ذلك من الآثار الناجمة عن تغير المناخ. وأشار إلى أن نيجيريا قد أنشأت وكالة وطنية لإدارة الطوارئ ونظاما للإنذار المبكر بالفيضانات، تمشيا مع إطار سنداي. وأضاف قائلا إن حكومة بلده اتخذت خطوات لتنفيذ اتفاق باريس، وهي تحث الدول الأطراف على كفالة الامتثال للاتفاق على أساس المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

١٩ - واختتم بالقول إن وفد بلده يدعو إلى إقامة شراكة مناسبة على الصعيد العالمي من أجل التنمية، تحقق توازنا في مواجهة التشديد المتزايد على تعبئة الموارد المحلية. وأكد كذلك على ضرورة دعم الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال القضاء على الملاذات الآمنة للتدفقات المالية غير المشروعة.

٢٠ - *تولى الرئاسة السيد رمعون (الجزائر)، نائب الرئيس.*

٢١ - **السيد كافلي** (نيبال): قال إن من المهم الاستفادة من تجربة تنفيذ نتائج مؤتمرات التنمية المستدامة، ومنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) لعام ٢٠٠٢، فضلا عن الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. وأكد على ضرورة معالجة الفارق الزمني في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على وجه السرعة من خلال مضاعفة الجهود الجماعية وكفالة التنسيق.

٢٢ - وأشار إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من انبعاثات الكربون وجعل طرق عيش الناس أكثر استدامة من خلال العيش في انسجام مع الطبيعة والحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. ورأى أنه لا يمكن تجاهل الصلة الطبيعية بين المحيطات والجبال. وأوضح أن الكوارث الطبيعية في جبال الهملايا، مثل الانهيارات الثلجية والفيضانات الناجمة عن تفجّر البحيرات الجليدية والسيول والانهيارات الأرضية، يمكن أن تؤثر على الملايين من الناس

وسبل عيشهم. وشدد في هذا الصدد على ضرورة تنفيذ اتفاق باريس على نحو فعال وبالتآزر مع خطة عام ٢٠٣٠. وذكر أن هناك حاجة ماسة، في ضوء التحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا، إلى كفالة وسائل التنفيذ من خلال موارد موثوقة ومستدامة ويمكن التنبؤ بها. وأردف قائلا إن القطاع الأشد عوزا من المجتمع العالمي، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، يواجه أشد القيود. وأشار إلى أن نيبال تؤكد على أهمية الطاقة النظيفة والمتجددة، وتقف على أهبة الاستعداد لتسخير إمكاناتها الضخمة من الطاقة الكهرمائية لمصلحة الجميع.

٢٣ - ومضى قائلا إن الجهود تُبذل حاليا في نيبال من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية بصورة كاملة وإضفاء الطابع المحلي عليها. وأوضح أن نيبال، بوصفها أحد البلدان النامية غير الساحلية، تواجه قيودا تتعلق بالقدرات في مجال البيانات وغيرها من القيود وضعفا في وجه الكوارث وتغير المناخ، فضلا عن فجوة كبيرة في التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واختتم بالقول إن الوقت حان للمجتمع الدولي لكي يعمل معا وانطلاقا من روح للعمل على أعلى مستوى من الشراكة.

٢٤ - **السيدة إنغلبرخت شادتلر** (فنزويلا): قالت إن الأزمة الاقتصادية العالمية، والسياسة الحمائية والقيود المفروضة على التجارة الحرة، وانهيار أسعار سلع التصدير، وزيادة التدهور البيئي، وتزايد عدم المساواة والفقر، هي بعض العوائق التي تحول دون تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ورأت أن تعبئة الموارد أمر بالغ الأهمية للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده. وأعربت عن تأييد بلدها لسياسات التنمية المستدامة المتوازنة والتعاون الدولي، وتهيئة بيئة إنمائية مؤاتية على الصعيد الإقليمي والدولي من أجل تلبية احتياجات شعوب بلدان الجنوب.

٢٥ - واعتبرت أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تنفيذ عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وسياسية على الصعيد العالمي. وينبغي للهدف من تلك العملية أن يكون التحسين المستمر لرفاه الشعوب على أساس مشاركتها الحرة والنشطة والهادفة في عملية التنمية. وأكدت على ضرورة أن يجري توزيع فوائد تلك العملية بإنصاف استنادا إلى الظروف الخاصة للشعوب وسيادتها على مواردها الطبيعية. وسيتطلب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ إرادة سياسية، لا سيما من جانب أكثر البلدان تقدما.

٢٦ - وأشارت إلى ضرورة إدراك الترابط بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة عند وضع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية. وأوضحت أن النموذج الإنمائي الذي يتبعه بلدها يتمحور حول الشعب ويقوم على التضامن والعدالة والإدماج الاجتماعي والمساواة وتعزيز حقوق الإنسان ومشاركة المواطنين. وينبغي لتلك القيم المتأصلة في السلام والتنمية أن تكون بمثابة دليل يسترشد به في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٧ - ورأت أن آثار الكوارث الطبيعية تتركز بصورة رئيسية في البلدان النامية، وبخاصة في أوساط فئات السكان الأكثر فقرا وضعفا، الذين يعيشون في ظروف ناجمة عن نموذج اجتماعي واقتصادي لم يكن في حالة وئام مع الطبيعة. وذكرت أن فنزويلا، بوصفها بلدا ناميا؛ وبحكم موقعها الجغرافي الخاص كبلد من بلاد الأمازون وبلاد الأنديز وبلدان منطقة البحر الكاريبي؛ وبحكم نظمها الإيكولوجية البرية والبحرية المتنوعة؛ ولا سيما بسبب ضعفها الشديد في وجه الظواهر الطبيعية القصوى، تعترف بأن الدولة مسؤولة في نهاية المطاف عن التنمية والتخفيف من مخاطر الكوارث الطبيعية والتصدي لها، إلا أنها تؤكد على الحاجة إلى التضامن الدولي دعما للجهود الوطنية. وأشارت في هذا الصدد إلى أن بإمكان الشعب في كل من هايتي وإندونيسيا أن يعول على ما تقدمه فنزويلا من تضامن ودعم لضحايا الكوارث الطبيعية المدمرة في الآونة الأخيرة.

٢٨ - **السيد مورارو** (مولدوفا): أعرب عن قلقه إزاء الظواهر المناخية القصوى المرتبطة بتغير المناخ التي تؤثر على جميع البلدان بصورة متزايدة، وتهدد المكاسب الإنمائية المتواضعة المحققة حتى الآن. وأكد على ضرورة تعزيز جهود التخفيف والتكيف من أجل منع أوجه الضعف وتقليلها. وأكد على ضرورة كفالة تنفيذ اتفاق باريس. وأعرب عن أمل حكومته في أن تفضي الدورة المقبلة الرابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ) إلى حشد الطاقات لاتخاذ إجراءات حقيقية لمنع الآثار الكارثية المتصلة بالمناخ.

٢٩ - وأفاد بأن حكومته كانت قد وضعت في وقت سابق من عام ٢٠١٨، وبدعم من الشركاء الإنمائيين، استراتيجية طويلة الأجل للتنمية المستدامة بعنوان مولدوفا ٢٠٣٠ تستند إلى خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق الارتباط بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية مولدوفا. وأوضح أن تلك الاستراتيجية تتمحور حول الإنسان، وتسعى إلى وقف تدهور البيئة، وتكوين رصيد بشري واجتماعي قوي واقتصاد مستدام وشامل للجميع، وبناء مؤسسات فعالة. وذكر أن حكومته

تعمل، في إطار سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على تنفيذ إصلاحات هامة تهدف إلى ضمان سيادة القانون والحكم الرشيد، وتهيئة بيئة مؤاتية لتنمية الأعمال التجارية، وتعزيز تطبيق التكنولوجيات الحديثة، وتنفيذ مشاريع الاقتصاد الأخضر.

٣٠ - وأشار إلى أن الطابع المعقد للموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ونطاقها يستدعيان زيادة التعاون الدولي وتعزيز الشراكات العالمية لتعبئة المزيج اللازم من الموارد. واعتبر أن من المشجع أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية قد كثفت جهودها لدعم خطة عام ٢٠٣٠. ورأى أن المعارف الموجودة لدى القطاع الخاص وموارده لها أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغايات المتعلقة بالطاقة والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية والقدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ. وسيكون على الأمم المتحدة تعزيز الدور الذي تؤديه في دعم الدول الأعضاء في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة؛ وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تعزز الإصلاحات الحالية من قدرة المنظمة على تقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها وتحقيق النتائج المرجوة على كل من الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

٣١ - **السيد رحمانتو** (إندونيسيا): قال إنه يجب تنفيذ الالتزامات المتعددة الأطراف؛ وتحقيقا لهذه الغاية، فمن الأهمية بمكان تعزيز الشراكة والتعاون على الصعيد الدولي والتركيز على الخطوات والتدابير ذات المنحى العملي بغية إحداث تغييرات ملموسة على الأرض. وأضاف قائلا إن إندونيسيا ستستضيف، في إطار المساعي التي تبذلها في سبيل تحقيق الحماية البحرية المستدامة، والتصدي لتغير المناخ والتلوث البحري، وتعزيز الاقتصاد الأزرق المستدام، مؤتمر *محيطنا* الخامس، وستشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استضافة منتدى الدول الأرخبيلية والجزرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

٣٢ - وأكد أنه يجب على المجتمع الدولي توجيه وسائل التنفيذ وتوسيع نطاقها، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات والتكنولوجيا اللازمة للتنمية المستدامة، مع التركيز على الابتكار. وذكر أن حكومة بلده، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وظفت الزكاة والأوقاف كأساليب للتمويل الإسلامي القائم على التضامن بهدف توسيع مصادر التمويل. وقد نفذت إندونيسيا، في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أكثر من ٥٠٠ برنامج في مجالات من بينها القضاء على الفقر، وإدارة مخاطر الكوارث، والحوكمة الاقتصادية والحوكمة الرشيدة.

٣٣ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالتكنولوجيا، تعتقد إندونيسيا أن للاقتصاد الإبداعي والصناعات الإبداعية دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي، ولا سيما في البلدان النامية. وأضاف قائلا إن بلده، إلى جانب كل من أستراليا وتركيا وجمهورية كوريا والمكسيك ووكالات الأمم المتحدة، استكشف إمكانات تسخير الاقتصاد الإبداعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال الدورة الرفيعة المستوى للجمعية العامة؛ وقد أرست تلك المناقشة أساسا متينا للمؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإبداعي في بالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

٣٤ - وقال إنه وكما أثبت الزلزال المدمر وأمواج تسونامي في إندونيسيا والكوارث الأخيرة في منطقة البحر الكاريبي، فإن التنمية المستدامة ليست دائما عملية خطية. وأعرب عن تقدير حكومته العميق لما أبداه المجتمع الدولي من تعاطف وقدمه من مساعدة، ودعا إلى مواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء مجتمعات ومستوطنات بشرية قادرة على الصمود. وأكد أنه يجب على المجتمع الدولي إعادة تأكيد التزامه بتعددية الأطراف وتنفيذه لأن الإخفاق في تحقيق التنمية المستدامة سيؤدي إلى عواقب وخيمة بالنسبة إلى أكثر الفئات ضعفا وبالنسبة إلى الأجيال القادمة.

٣٥ - **السيدة سيمونيان** (أرمينيا): قالت إن حكومتها ترحب بالجهود الرامية إلى تحقيق التآزر ومواءمة برامج عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأولوياتها مع أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التنسيق. واعتبرت أنه ينبغي إقامة شراكات وشبكات فعالة بما يشكل قوة دافعة لإحداث التأثير في الوقت الذي يشرع فيه المجتمع الدولي في تنفيذ المرحلة التالية من التعاون الإنمائي مع جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٣٦ - وأشارت إلى أن بلدها أنشأ منبرا وطنيا لدعم التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الابتكار في القطاع العام، والاستفادة من رأس مال القطاع الخاص من خلال الاستثمار المؤثِّر. وذكرت أن إضفاء الطابع الوطني على أهداف التنمية المستدامة في بلدها يجري بصورة سريعة بحيث تكمله خطة إصلاح طموحة والعمل الذي يقوم به مختبر الابتكار الوطني لأهداف التنمية المستدامة في أرمينيا.

٣٧ - ورأت أن الشراكات الإقليمية والدولية لا تزال هامة، وأن البلدان المتوسطة الدخل تتطلب اهتماما متواصلا من المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقالت إن أرمينيا، بوصفها أحد البلدان النامية غير الساحلية، تؤكد على أهمية توفير إمكانية الوصول ومن دون عائق إلى ممرات النقل والعبور، وعدم جواز اتخاذ

التدابير القسرية الانفرادية وفرض علميات الحصار وإغلاق الحدود التي تؤدي إلى تفاقم حالات العجز القائمة في الهياكل الأساسية.

٣٨ - وذكرت أن بلدها يواجه أوجه الضعف التي تعاني منها الأراضي الجبلية والنظم الإيكولوجية. وأضافت قائلة إن بلدها يحدد سياسات التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره مسترشدا بمبادئ الاقتصاد الأخضر، مع التركيز بوجه خاص على أضعف قطاعات الاقتصاد، وهو يعمل مع شركائه الإنمائيين على وضع تكنولوجيات ذكية مناخيا. وقد اعتمد في عام ٢٠١٧ استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث، مما شكَّل ترجمةً للالتزامات التي تعهد بها بموجب إطار سنداي وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة إلى إجراءات ملموسة. وأعربت عن استعداد بلدها، الذي استضاف المؤتمر دون الإقليمي لعام ٢٠١٨ بشأن الحد من مخاطر الكوارث، لتوفير منبر للحوار الإقليمي والإسهام في التبادل والتعاون بشأن تحسين إدماج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات الإنمائية.

٣٩ - واختتمت قائلة إن التنمية المستدامة عملية دائمة التطور، ولا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه تحسين فعالية التعاون الإنمائي. وكانت أرمينيا قد قدمت، في تموز/يوليه ٢٠١٨، استعراضها الوطني الطوعي الأول الذي سلط الضوء على القيمة المضافة للشراكات من أجل الابتكار والتعليم الإبداعي والتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في النهوض بـ ''التنمية الذكية''.

٤٠ - **السيد بيلان** (أوكرانيا): قال إن بلده يكافح من أجل بناء الاستقرار والأمن؛ وعلى الرغم من العدوان الخارجي، فإن بلده ملتزم التزاما كاملا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وقد شرع في عملية إضفاء الطابع المحلي عليها، ومواءمتها حسب السياق الوطني. وأوضح أن المشاورات الوطنية ضمت حوالى ٥٠٠ مشارك من المؤسسات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمجامع الفكرية. وأكد أن التقرير الذي تمخض عن تلك العملية المعنون ''أهداف التنمية المستدامة: أوكرانيا'' سيكون بمثابة أداة لتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في أطر التنمية الوطنية.

٤١ - وأعرب عن ترحيب حكومة بلده بالمبادرات الرامية إلى خفض مستوى الجوع إلى النصف. وأردف قائلا إن أوكرانيا تعرف ثمن الجوع؛ فقد أحيت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ مرة أخرى الذكرى السنوية السبعين للمجاعة الكبرى التي وقعت في الفترة ١٩٣٢-١٩٣٣. وفي الوقت الراهن الذي يشهد فيه العالم معاناة أكثر من ٨٥٠ مليون شخص من الجوع، تبدي حكومة بلده استعدادا لتقديم المساعدة في التصدي للمشكلة العالمية المتمثلة في انعدام الأمن الغذائي.

٤٢ - وقال إن حكومة بلده حققت قبل عامين مؤشرا مهما عن طريق إنجاز خطة عمل الأمم المتحدة بشأن تشيرنوبيل وعقد الإنعاش والتنمية في المناطق المتضررة من تشيرنوبيل. بيد أن من الضروري بذل جهود مستمرة من أحل إبقاء مسألة الإنعاش بعد تشيرنوبيل في صدارة جدول الأعمال الدولي. وقال إن حكومة بلده ملتزمة التزاما كاملا بالواجبات المترتبة عليها بموجب اتفاق باريس، وكانت أوكرانيا أول بلد أوروبي يصدق على الاتفاق. وقد أدخل تحسينات على نظام صحة الأم وأحرز تقدما في مكافحة السل والحد من معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

٤٣ - وأعرب عن اقتناع أوكرانيا بأنه لا يمكن لأي بلد أن يحقق التنمية المستدامة من دون إحلال السلام والأمن المستدامين. ولما كان شعب أوكرانيا لديه خبرة مباشرة بالنزاع المسلح، فإن حكومة بلده تدعو إلى الجمع بين جميع أهداف التنمية المستدامة والأهداف الرامية إلى تحقيق حلول سلمية للنزاعات. وأكد أن الحوار البناء بين أصحاب المصلحة المتعددين يمكن أن ييسر التعاون على أوسع نطاق ممكن لضمان مراعاة التحديات الناشئة في مجال التنمية المستدامة، وكفالة التصدي لها من خلال اتباع الطريقة الأنسب ذات المنفعة المتبادلة.

٤٤ - **السيدة أورتيس** (هندوراس): قالت إن تنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ يتطلبان التزاما ثابتا من جانب المجتمع الدولي بأسره. وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية مهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على التمويل المقدم إلى البلدان النامية، فإنه يلزم رصد موارد مالية جديدة ومعززة لتحقيق الطموح الهادف إلى عدم ترك أحد خلف الركب. ويسلط *تقرير أهداف التنمية المستدامة* لعام ٢٠١٨ الضوء على التقدم المحرز في العديد من مجالات خطة عام ٢٠٣٠، إلا أنه بيَّن أن التقدم في مجالات أخرى غير كاف لتحقيق هذه الأهداف. وأردفت قائلة إن الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية المحدودة والحصول على الخدمات الأساسية ليست مجرد حق أساسي من حقوق الإنسان فحسب، بل أيضا خطوة أساسية على الطريق نحو التنمية المستدامة.

٤٥ - ووصفت تغير المناخ بالتحدي المعقد نظرا لأسبابه ونتائجه العالمية وآثاره الإقليمية غير النمطية. وعلى الرغم من أن البلدان النامية هي غالبا أقل من يسهم في الاحترار العالمي، فإنها كثيرا ما تتحمل العبء الأكبر الناجم عن آثار تغير المناخ حتى وهي تحاول

التغلبَ على الفقر وتعزيزَ النمو الاقتصادي. وأضافت قائلة إن تغير المناخ يؤدي إلى مضاعفة أوجه الضعف، مما يقوض التقدم المحرز ويلحق أضرار جسيمة بالتنمية في المستقبل.

٤٦ - وأشارت إلى أن أمريكا الوسطى أصيبت في الماضي بجفاف دوري في ما يسمى الممر الجاف. وأكدت أن هذه الحالة تفاقمت بفعل تغير المناخ والظواهر الجوية، مما أدى إلى استنزاف الأراضي والتسبب في مشكلات أخرى. ومن دون تدابير التخفيف والتكيف، فإن الموارد الطبيعية ونوعية الحياة والاقتصاد ستتضرر بشكل كبير، مما يعرض الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطر جدي. وأكدت أن تغير المناخ هو بالنسبة إلى هندوراس مسألة بقاء؛ ولذلك أنشئ إطار قانوني قوي للتصدي له يشمل تشريعات متعلقة بالبيئة والمياه والغابات والمناطق المحمية والأحياء البرية. ويمثل تمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ أولوية؛ ويجب توفير موارد إضافية دون استبدال أو تحويل الأموال عن أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهامة الأخرى.

٤٧ - **السيد شو جونغ شينغ** (الصين): قال إنه يجب على المجتمع الدولي التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ عن طريق تكثيف جهوده ومساعدة البلدان النامية في القضاء على الفقر والجوع، وبالتالي تحسين مستويات المعيشة، ومواصلة تقليص الفجوة الإنمائية بين الشمال والجنوب، وتحرير إمكانات النمو الاقتصادي العالمي، وتعزيز التنمية الشاملة والازدهار. وأكد ضرورة قيام جميع البلدان ببذل جهود جماعية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وإدماجها في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما يضمن تحقيقَ التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوازنة ومنحَ الأولوية للمسائل المتعلقة بجملة أمور منها الحد من الفقر، والصحة، والتعليم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الشراكات الإنمائية وأن يدمج نموذجا للتعاون تكون الأمم المتحدة في صلبه والتعاون بين الشمال والجنوب قناته الرئيسية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصرا مكملا له. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تنفذ بأمانةٍ التزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تساعد البلدان النامية على تعزيز قدراتها الإنمائية الخاصة بها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم المنظمة في الاضطلاع بدور أكبر في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وفي تعزيز مهامها في توجيه السياسات والتنسيق عموما وفي توجيه المنظمات الدولية المعنية وجميع الآليات المتعددة الأطراف نحو اتخاذ تدابير أقوى وتحقيق قدر أكبر من التآزر في التعاون الإنمائي الدولي.

٤٨ - وقال إن الصين كانت من أوائل البلدان التي أصدرت برنامجا قطريا وتقريرا مرحليا عن خطة عام ٢٠٣٠ وإنها تمضي قدما في تنفيذ استراتيجية متكاملة مكونة من خمسة عناصر تركز على التنمية الاقتصادية النوعية التي تهدف إلى انتشال جميع سكان المناطق الريفية من براثن الفقر بحلول عام ٢٠٢٠. وقد أتاحت استضافة مؤتمر قمة مجموعة العشرين في هانغتسو ومنتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي واجتماع قادة البريكس في شيامن ومؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا فرصا لحكومة بلده للعمل مع جميع الأطراف على إدراج مسألة التنمية في صلب إطار سياسات الاقتصاد الكلي العالمي. ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومنتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي، تدعم الصين أيضا بشكل نشط وبنَّاء البلدان النامية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولما كانت الصين مشاركا ومروجا فعالا للتنمية العالمية، فإنها ستنفذ بالكامل الخطة الاستراتيجية للمؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني وستدعم الابتكار والتنمية المنسقة والاقتصاد الأخضر والمنفتح وتقاسم المنافع؛ وستدمج الأعمال المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مما سترتب عليه إيجاد حياة أفضل للشعب الصيني وتقديم مساهمة أكبر في تعزيز وحدة المصير المشترك.

٤٩ - **السيدة الحوسني** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن رؤية الإمارات ٢٠٢١ تتسق مع أهداف التنمية المستدامة. وساقت مشروع مدينة مصدر في أبو ظبي كنموذج للاستدامة والطاقة النظيفة. وفي عام ٢٠١٧، أنشأ مجلس وزراء الإمارات العربية المتحدة لجنة وطنية لأهداف التنمية المستدامة نفذت مبادرات لإشراك القطاع الخاص في التنمية. وأسهم برنامج ''دبي العطاء'' في تحقيق الهدف ٦ المتعلق بالمياه النظيفة للجميع والصرف الصحي على الصعيد الدولي من خلال مشاريع في المدارس في عدد من البلدان الأفريقية. وأنشئ بنك الغذاء الإماراتي للمساعدة على تحقيق الهدف ٢ بشأن القضاء على الجوع.

٥٠ - وقالت إن حكومة بلدها قدمت أول استعراضاتها الوطنية الطوعية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠١٨. وإلى جانب استراتيجية رؤية الإمارات ٢٠٢١، فإن مئوية الإمارات ٢٠٧١ واستراتيجية الطاقة ٢٠٥٠ تتطلعان إلى إعداد دولة الإمارات لما بعد مرحلة النفط. وترعى الإمارات العربية المتحدة في كانون الثاني/يناير من كل عام أسبوع أبو ظبي للاستدامة من أجل تعزيز التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وحثت المجتمع

الدولي على مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ٧ بشأن توفير الطاقة النظيفة بأسعار معقولة.

٥١ - **السيدة إليرتسدوتير** (آيسلندا): قالت إن حكومة بلدها تؤيد بقوة النهج الشامل للجميع الذي ينطلق من القاعدة إلى القمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بملكية ومشاركة قوية من القطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب. وأشارت إلى أن بلدها يركز، في مجال التعاون الإنمائي، على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والهياكل الأساسية الاجتماعية، وبناء السلام، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، ويشارك في المشاريع التي له فيها دراية فنية محددة تقدمها. وأعربت عن ترحيب حكومة بلدها باستمرار التركيز على مسألة عدم المساواة في مداولات لجنة التنمية الاجتماعية، وعن اعتقادها بأن اللجنة يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة.

٥٢ - وأضافت قائلة إن تغير المناخ يتحول بشكل سريع إلى أخطر عقبة أمام تحقيق السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي. وقالت إن حكومة بلدها وضعت مؤخرا استراتيجية طموحة جديدة للمناخ لتحقيق أهداف اتفاق باريس لعام ٢٠٣٠ ولجعل آيسلندا بلدا محايدا من حيث الأثر الكربوني بحلول عام ٢٠٤٠. وبالفعل فإن الموارد المتجددةُ ولدكل الطاقة اللازمة للكهرباء والتدفئة في آيسلندا. وأوضحت أن خطة بلدها تهدف إلى التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري في قطاع النقل، وزيادة التشجير واستصلاح الأراضي الرطبة.

٥٣ - وأضافت قائلة إن آيسلندا بدأت في الانتقال إلى الطاقة الخضراء قبل عشرات السنين، وهي تواصل مساعدة بلدان أخرى في هذا الصدد. وهي تتعاون مع صندوق التنمية لبلدان الشمال الأوروبي والبنك الدولي بشأن إجراء البحوث في مجال استغلال الطاقة الحرارية الأرضية في شرق أفريقيا. كما أنها تتعاون مع مبادرة الطاقة المستدامة للجميع. وبالنظر إلى القدرة التنافسية المتزايدة للطاقة المتجددة، يجب أن يسعى المجتمع الدولي إلى إتاحة الفرصة للجميع للحصول على خدمات الطاقة الحديثة.

٥٤ - ولا يزال الاستخدام المستدام للموارد البحرية من خلال الإدارة القائمة على العلوم يشكل أحد مجالات التركيز الواضحة في السياسة الخارجية لأيسلندا. وتحقيقا لهذه الغاية، تتعاون آيسلندا مع العديد من الشركاء، منهم البنك الدولي، في البرنامج العالمي المتعلق بمصائد الأسماك. وأكدت أن استصلاح الأراضي يشكل مسألة أخرى ذات أولوية بالنسبة لبلدها، الذي فقد في الماضي مساحات شاسعة من الأراضي بسبب التآكل. وأضافت قائلة إن حكومة بلدها تشارك في رئاسة مجموعة الأصدقاء المعنية بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وأردفت قائلة إن تحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي من شأنه تسريع وتيرة التقدم المحرز في العديد من أهداف التنمية المستدامة من خلال المساهمة في القضاء على الفقر وضمان الأمن الغذائي، والمساعدة على ضمان موثوقية إمدادات الطاقة الميسورة التكلفة والمستدامة وتمكين النساء والفتيات. وأكدت أن الصلة بين هذه الجهود والتهديدات الأمنية الحالية مثل تغير المناخ والهجرة القسرية واضحة وتستحق النظر فيها بشكلٍ جدي.

٥٥ - وأكدت على أهمية المساواة بين الجنسين في فتح آفاق التنمية المستدامة في جميع البلدان. وتشدد آيسلندا تشديدا متزايد على تمكين المرأة في سياستها الإنمائية، وتؤكد أيضا على إشراك الرجال والفتيان، بالنظر إلى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يقف صفا واحدا لتحقيق المساواة بين الجنسين.

٥٦ - **السيد علمي** (المغرب): قال إن حكومة بلده اضطلعت في العقود الأخيرة بعملية إدماج مبادئ التنمية المستدامة في استراتيجياتها الإنمائية على جميع المستويات، وأنشأت أمانة حكومية لشؤون التنمية المستدامة. ويكرس الدستور المغربي لعام ٢٠١١ الحق في التنمية المستدامة، وعلى وجه التحديد الحق في المياه. ففي عام ٢٠١٧، اعتمد المغرب استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، تتوخى التعجيل بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والشامل للجميع؛ كما وضعَ عددا من آليات المتابعة والتقييم والوقاية وهو يعكف على التأكد من إدماج البعد البيئي في مشاريع التنمية. وأنشأ أيضا نظاما للمعلومات الإقليمية بشأن البيئة والتنمية للمساعدة على اتخاذ القرارات.

٥٧ - ومضى يقول إن تقدما كبيرا أُحرزَ في مجالات إعادة تدوير المياه المستعملة والتخلص من النفايات المنزلية. وأشار إلى أن نحو ثلاثة أرباع السكان يستفيدون من خدمات شبكة الصرف الصحي. وأضاف أن المغرب ملتزم أيضا بمكافحة تلوث الهواء وقد وضع عددا من التدابير الرامية إلى الحد من الانبعاثات الصناعية الضارة وانبعاثات السيارات، ويشمل ذلك شبكة وطنية لرصد جودة الهواء. ووقع المغرب في إطار التزامه بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عددا من الاتفاقات مع بلدان أفريقية أخرى في مجالات إدارة النفايات والرصد البيئي وتغير المناخ والتنوع البيولوجي والتثقيف البيئي والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

٥٨ - **السيدة كوردوبا سوريا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن أهداف التنمية المستدامة التي تبلغ ١٧ هدفا والغايات المنبثقة منها وعددها ١٦٩ غاية لن تتحقق ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة لمكافحة أزمة المناخ. وقد بيَّن التقرير الخاص الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن العالم يقترب من نقطة خطيرة لا عودة فيها. ووصفت اتفاق باريس بأنه غير كاف لمواجهة هذا الخطر، لا سيما إذا تخلت عنه البلدان الرئيسية المطلِقة لانبعاثات غازات الدفيئة.

٥٩ - وأكدت أن الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج أثرت تأثيرا شديدا على قدرة الكوكب على تجديد نفسه وأداء وظائفه. وأشارت إلى أن تغير المناخ والكوارث الطبيعية، التي تؤثر للأسف على أفقر الناس، ليست سوى بعض من عوارض اختلال التوازن بين الإنسان والطبيعة. وبالتالي، يجب إنشاء نموذج إنمائي منسجم مع الطبيعة لا ينظر فيه إلى البشر على أنهم أصحاب الموارد الطبيعية بعد اليوم، بل بالأحرى باعتبارهم جزءا من بيئة مشتركة معقدة ومتوازنة توازنا دقيقا.

٦٠ - وتمشيا مع هذه الرؤية، فإن حكومة بلدها تنفذ الخطة الوطنية لعام ٢٠٢٥ التي تهدف إلى القضاء على الفقر المدقع، وتوفير الخدمات الأساسية للجميع، وتعزيز السيادة الوطنية في عدد من المجالات الرئيسية، ومنها العلوم والتكنولوجيا.

٦١ - وقالت إن خطوات كبيرة اتُّخذت لتحقيق أهداف العيش الكريم، ومع ذلك فإن السبيل الوحيد لتعزيز التنمية المستدامة والتوازن بين المنصف بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة هو في وضع سياسات واستراتيجيات وآليات تفضي إلى نمط عيش منسجم مع الطبيعة.

٦٢ - **السيد أمدي** (إثيوبيا): قال إنه لم يعُد من الممكن النظر في التنمية المستدامة بمعزل عن عوامل أخرى، ولا سيما تغير المناخ. فالتقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ سلط الضوء على الحاجة الملحة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. وأشار إلى أن بلده يتوخى في استراتيجية الاقتصاد الأخضر القادر على التكيف مع المناخ اقتصاداً محايداً من حيث الكربون بحلول عام ٢٠٢٥؛ وينفذ هذه الاستراتيجية، التي يركز فيها بوجه خاص على الزراعة والحراجة والطاقة والنقل والتنمية الحضرية، من خلال إدماجها في خطة التنمية الوطنية.

٦٣ - وأضاف قائلاً إن إثيوبيا، بصفتها البلد المنسق للمفاوضات المتعلقة بتغير المناخ باسم أقل البلدان نمواً، ستواصل تعزيز الإجراءات العالمية المتضافرة لتنفيذ اتفاق باريس. وأوضح أن وفد بلده يتفق تماماً مع الأمين العام في تشديده على إدماج الاستجابة لمخاطر الكوارث في برامج التنمية الطويلة الأجل. ويمكن للاتساق بين التنمية والحد من مخاطر الكوارث أن يساعد في بناء القدرة على الصمود. وشدد على أهمية ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم إلى أقل البلدان نمواً من أجل تنفيذ إطار سنداي. وأشار إلى أن بلده يعمل مع الشركاء في التنمية على تنفيذ سياسته واستراتيجيته الوطنيتين لإدارة مخاطر الكوارث.

٦٤ - وتابع قائلاً إن وفد بلده يتفق أيضاً مع التوصية الواردة في تقرير الأمين العام المتعلق بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة (A/73/267) ومفادها ضرورة توفير التمويل وبناء القدرات للبلدان الأقل نمواً من أجل تطوير البنى التحتية للطاقة. فبلده يملك موارد ضخمة من الطاقة المتجددة ويستثمر في البنى التحتية للطاقة بهدف تلبية الطلب المحلي وليصبح مركزاً إقليمياً في مجال الطاقة. وختم مشيراً إلى أن تعزيز الشراكات العالمية وإشراك القطاع الخاص سيكون شرطا لازما لتحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة.

٦٥ - **السيد بوكوم** (بوركينا فاسو): قال إن حكومة بلده، تماشياً مع التزاماتها الدولية في مجال التنمية المستدامة، اتخذت عدداً من المبادرات في مجالات منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، ورصد الموارد البيئية والطبيعية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعاون في مجال الطاقة على الصعيد دون الإقليمي. وأشار إلى أن بوركينا فاسو ستبرز إنجازاتها بمناسبة تقديم استعراضها الوطني الطوعي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٩.

٦٦ - وأضاف قائلاً إن حكومة بلده لا تزال تواجه تحديات لاسيما تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع وتشجيع الابتكار؛ وضمان العمل اللائق، وتيسير الوصول إلى الخدمات الأساسية والطاقة بتكلفة ميسورة، وتمكين النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ والمحافظة على النظم الإيكولوجية واستعادتها، وتعزيز الإدارة البيئية، وكفالة الاستدامة البيئية. وتشمل التحديات المشتركة بين القطاعات وضع أدوات التخطيط من أجل تحسين إدارة الأراضي، وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية والحوكمة الرشيدة، وكفالة السلام والأمن في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. وأشار إلى أن حكومة بلده

تعول على الدعم الذي يقدمه جميع شركائها التقنيين والماليين لمواجهة هذه التحديات المختلفة.

٦٧ - **السيدة موشيري** (كينيا): دعت الدول إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتغير المناخ بموجب اتفاق باريس وإطار سنداي وخطة عام ٢٠٣٠. وقالت إن حكومة بلدها تعمل على تنفيذ برنامج عمل وطني لمكافحة التصحر، بعدما أدى التصحر إلى انخفاض شديد في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، حظرت حكومتها المواد البلاستيكية، مما أسفر عن نجاح بنسبة ٨٦ في المائة في استخدام مواد التغليف البديلة. وأشارت إلى أن وفد بلدها مقتنع بأنه ينبغي لنتائج الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، التي ستُعقد في نيروبي في آذار/مارس ٢٠١٩، أن تتضمن أحكاماً تتعلق ببناء القدرات التقنية والدعم الإنمائي والمالي والشراكات المبتكرة، سعياً إلى تعزيز جهود البلدان الأفريقية في صياغة وتنفيذ السياسات والتشريعات والبرامج التي تروج للحلول المبتكرة للتحديات البيئية.

٦٨ - وأضافت قائلةً إن وفد بلدها يرحب بإعلان كانكون بشأن تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من أجل تحقيق الرفاهية. فتنوع المناطق والموائل الإيكولوجية يساهم في اقتصاد بلدها في طائفة واسعة من القطاعات منها الإنتاج الغذائي والطاقة والسياحة. ودعت إلى تنفيذ قرارات مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وشددت على الحاجة إلى مزيد من الموارد التقنية والبشرية من أجل دعم بناء قدرات البلدان النامية. وشددت أيضاً على أهمية تعميم مراعاة الآثار والمنافع الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

٦٩ - **السيدة لودهي** (باكستان): قالت إن الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى أثبتت إحراز تقدم على الصعيدين الوطني والدولي. بيد أنه يبدو أن البيئة الدولية أصبحت أقل ملاءمة. فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تراجعاً في الشراكات الدولية وفرض قيود على الموارد المالية وانحسارا للإرادة السياسية العالمية. وذكرت أن بلدها عمل على إدراج خطة عام ٢٠٣٠ في سياسته الإنمائية الوطنية، وسيقدم استعراضه الوطني الطوعي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٩.

٧٠ - وأضافت قائلةً إنه ما من بلد يمكنه أن يكون في معزل عن آثار تغير المناخ، لكن البلدان النامية مثل بلدها، على الرغم من بصمتها الكربونية الضئيلة، هي من البلدان الأكثر ضعفاً. وأشارت إلى أن باكستان تؤكد التزاماتها بوصفها دولة موقعة على اتفاق باريس، وتعرب عن أملها في أن يسهم مؤتمر الأمم المتحدة المقبل بشأن تغير المناخ ومؤتمر القمة المعني بالمناخ المقرر عقدهما في عام ٢٠١٩ في إنعاش الإرادة السياسية تجاه التصدي لتغير المناخ وتجديد التزامات البلدان المتقدمة تجاه الوفاء بالتزاماتها المالية. وختمت مشيرة إلى أن بلدها يتطلع أيضاً إلى المشاركة في مشاريع الطاقة المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فلا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا بمشاركة جميع الجهات الفاعلة.

٧١ - **السيد غومبندي** (موزامبيق): قال إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء الخسائر الاقتصادية المرتفعة الناجمة عن الكوارث على النحو الموثق في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (A/73/268). وأشار إلى أن بلده يتعرض إلى أكثر من كارثة في السنة في المتوسط وأنه يحتل المرتبة الثالثة بين البلدان الأفريقية الأكثر تعرضاً للعديد من الأخطار المتصلة بالطقس. وقد اعتمد نهجاً استباقياً في إدارة مخاطر الكوارث من أجل الحد من تعرض المجتمعات المحلية والاقتصاد والبنية التحتية للكوارث الطبيعية. وبفضل اعتماد مخططها العام للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠، انضمت موزامبيق إلى البلدان الأفريقية الأخرى التي لديها أطر للحد من مخاطر الكوارث تتناسب مع إطار سنداي. وأوضح أن هذا المخطط العام يركز على تحسين فهم مخاطر الكوارث على جميع المستويات، وعلى تعزيز الحوكمة ومشاركة القطاعين العام والخاص في الحد من مخاطر الكوارث، وتوطيد الاستثمارات العامة، والتخطيط الإقليمي والحماية المالية إزاء الكوارث، وتعزيز الإنذار المبكر والقدرات على التصدي والتعافي، وإقامة الشراكات والتعاون الدولي.

٧٢ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالنظام الإلكتروني لمرصد إطار سنداي الذي كشف عنه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في آذار/مارس ٢٠١٨ والذي عمل المعهد الوطني لإدارة الكوارث في بلده على إجراء تدريب عليه. وختم يدعو جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والجهات المعنية إلى تعزيز الشراكة ووسائل التنفيذ من أجل دعم البلدان النامية في مواجهة مخاطر الكوارث.

٧٣ - **السيدة بوبي** (غانا): قالت إن وفد بلدها يؤكد استمرار أهمية جدول أعمال القرن ٢١ والحاجة إلى اتباع نُهُج وحلول متعددة الأطراف إزاء التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية العابرة للحدود تقوم على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وينبغي إيلاء الاهتمام على وجه الاستعجال بالأعمال غير المنجزة من

الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما القضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التعليم والرعاية الصحية، استناداً إلى الدروس المستفادة القيِّمة. ففي العديد من البلدان الأفريقية، تستمر أوجه التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية، فضلاً عن عدم المساواة بين الجنسين. وذكرت أن قابلية التضرر من الكوارث هي أحد الأسباب الرئيسية للفقر في المناطق المحرومة في غانا. وتواجه البلدان المتوسطة الدخل تحديات خاصة بها. لذا تعتقد غانا أن من الضروري تحسين تقييم النطاق الكامل لمخاطر الكوارث والخسائر الناجمة عنها، استنادا إلى البيانات المصنفة.

٧٤ - وأضافت قائلةً إن وفد بلدها يضم صوته إلى أصوات الداعين إلى تقديم الدعم إلى صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي، ويعرب عن أمله في أن يسهم الإطار الاستراتيجي المستقبلي الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الدفع بعجلة تنفيذ الاتفاقية بفضل إقامة الشراكات المبتكرة. وأشارت أيضاً إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لمستويات التلوث التي لا يمكن تحملها، لا سيما في المحيطات. وأردفت قائلة إن غانا تجدد التأكيد على التزاماتها بموجب اتفاق باريس وتتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة المقبل بشأن بتغير المناخ. وختمت قائلة إن بلدها يضم صوته إلى أصوات الداعين إلى تعزيز وسائل التنفيذ والتعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والشراكات العالمية، من أجل تشجيع التكنولوجيا الهادفة إلى الحد من استهلاك الموارد والتلوث والانبعاثات وتعزيز الكفاءة في استخدام المواد.

٧٥ - **السيد فوكس – دروموند غوف** (البرازيل): قال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يعجل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ سواء على الصعيد المحلي أو الدولي. فقد أدمجت حكومة بلده أهداف الخطة وغاياتها في عملية صنع القرار الخاصة بها، لتظل على المسار الصحيح لتنفيذ هذه الخطة. وعلى الصعيد الدولي، ترى حكومة بلده في هذه الخطة خارطة طريق نحو التنمية الاقتصادية تشمل العدالة الاجتماعية واحترام البيئة. وأشار إلى أن جهود المنظمة إزاء تحقيق التنمية المستدامة تقوم إلى حد بعيد على مبادئ وعمليات ونظم لها ارتباط عميق بالبرازيل وتشمل إعلان ريو، وجدول أعمال القرن ٢١، واتفاقيات ريو الثلاث المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ والعمليات التي أُطلقت في مؤتمر التنمية المستدامة لعام ٢٠١٢. وأعرب عن اقتناع بلده بأن التنمية المستدامة للجميع لن تتحقق دون التزام وتعاون قويين متعددي الأطراف، مضيفا أن بلده سيواصل العمل بصورة بناءة مع البلدان النامية الأخرى والشركاء في التنمية بغية الإعمال الكامل للأهداف.

٧٦ - وأضاف قائلاً إنه مع اقتراب الموعد النهائي لاتفاق باريس، وصلت المفاوضات بشأن تغير المناخ إلى منعطف حاسم. وقد وجَّه التقرير الخاص الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ رسالة لا لبس فيها بشأن الطابع الملحّ لهذا التحدي، ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ ما يلزم من إجراءات بناء على ذلك. وختم مشيراً إلى أن البرازيل تؤيد إجراء مناقشة موسَّعة ومنظَّمة بشأن البنود المدرجة ضمن مجموعة التنمية المستدامة للإسهام على نحو أفضل في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٧٧ - **السيد ميسا – كوادرا** (بيرو): قال إن التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أشار إلى أن الكوكب يواجه خطراً شديداً وأن النتائج المباشرة لتغير المناخ ستكون أسوأ بكثير مما هو متوقع. وثمة حاجة إلى بذل جهود غير مسبوقة لتحقيق أهداف اتفاق باريس.

٧٨ - وأضاف قائلاً إن بيرو معرضة لآثار تغير المناخ بوجه خاص، وتشمل هذه الآثار تناقص الأنهار الجليدية الأنديزية المدارية، واحترار المحيطات المفاجئ، وندرة المياه، وفقدان التنوع البيولوجي الشديد؛ وقد تضرر من الكوارث الطبيعية المتكررة بشكل مباشر الملايين من أبناء بيرو، وعرقلت هذه الكوارث الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، سنت بيرو قانوناً إطارياً بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٨ لمكافحة آثاره الضارة، والحد من قابلية التضرر وحفز التنمية المنخفضة الانبعاثات. ويشجع هذا القانون أيضاً التثقيف البيئي والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان بفضل منظوره العابر للأجيال والمشترك بين الثقافات. وأشار إلى أن بيرو تقر بأن النساء وأفراد الشعوب الأصلية والشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص جهات فاعلة رئيسية في وضع السياسات البيئية، وإلى أنها وضعت خطة عمل بشأن المسائل الجنسانية وتغير المناخ.

٧٩ - وتابع قائلاً إن بيرو حددت في إطار اتفاق باريس أهدافاً تُعتبر أهدافا طموحة بالنسبة لبلد من البلدان النامية. وسيكون التعاون الدولي ضرورياً لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ اتفاق باريس وخطة عام ٢٠٣٠ وإطار سنداي. وفي عام ٢٠١٧، واجهت بيرو كوارث ناجمة عن ظاهرة إلنينيو الساحلية التي أصيب فيها العديد من الأشخاص وتسببت في خسائر كبيرة في الممتلكات. ويجب أن يكون نقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل الوقاية من الأحداث

المناخية والقدرة على الصمود أمامها أولويةً سياسية تتجسد في اتخاذ إجراءات لتحقيق التنمية المستدامة. وبالنظر إلى أن إدارة مخاطر الكوارث شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، فقد جعلتها بيرو بندا إلزامياً في سياساتها الوطنية.

٨٠ - وواصل قائلاً إنه لا يمكن إنكار الصلة بين المياه ومخاطر الكوارث وتغير المناخ، فالمياه تحتل مكانة محورية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان مواجهة التحديات المتصلة بالمياه على نحوٍ متكامل ومتعدد الأطراف ومنسق. وختم مشيراً إلى أن الدعم المقدم من الأمم المتحدة ضروري لمواجهة هذه التحديات بروح من المسؤولية المشتركة للاهتمام بالكوكب وتقدير قيمة الموارد واستخدامها على النحو المناسب في انسجام مع الطبيعة.

٨١ - **السيد لوشومون** (موريشيوس): قال إنه بالنسبة لدولة جزرية صغيرة نامية مثل موريشيوس، تكتسي قضية التنمية المستدامة أهمية كبرى. فموريشيوس، وهي إحدى البلدان العشرة الأكثر كثافة للسكان، لا تنعم بالموارد الطبيعية فضلا عن أنها تواجه تهديدات أخرى منها الكوارث المتصلة بالمناخ والاحترار العالمي، والعزلة عن الأسواق الرئيسية، ومركزها كبلد متوسط الدخل، وشيخوخة سكانها، إلى جانب صعوبات أخرى ذات صلة.

٨٢ - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من اقتراب استعراض منتصف المدة لتنفيذ مسار ساموا، فالمشاكل التي حددتها خطة عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس لا تزال حتى الآن من دون حلول كاملة. فالعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي رُفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً تواجه تحديات جديدة، بما في ذلك ظهور الأمراض غير المعدية، والمديونية، وتعذر الحصول على التمويل الميسر، وضعف بناء القدرة على الصمود. وتستمر في الوقت نفسه التحديات الأولية الناجمة عن آثار الاحترار العالمي وتغير المناخ، مما يؤدي إلى تفاقم محنة تلك البلدان.

٨٣ - وتابع قائلاً إنه في الوقت ذاته، فإن ما يقدَّم من دعم لا يكفي، لا على الصعيد القطري فحسب، وإنما أيضاً بالنسبة لوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعتين لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار إلى أن حكومة بلده تدعو إلى زيادة تمويل هاتين الوحدتين لتستطيعا مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في التصدي للتحديات من قبيل تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وفي تطوير الأنشطة الاقتصادية القائمة على المحيطات وقطاع الطاقة المتجددة، ونقل التكنولوجيا والابتكار وجذب استثمارات القطاع الخاص. وختم قائلا إن النجاح في تنفيذ مسار ساموا من شأنه أن يقدم مساعدة كبيرة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل موريشيوس في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٤ - **السيدة أحمدي** (البحرين): قالت إن بلدها أطلق العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة. وقد قدم لتوه استعراضه الوطني الطوعي الأول أمام دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ وأبرز فيه التحديات التي يواجهها كونه إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأضاف أن البحرين حرصت على تضمين العديد من أهداف التنمية المستدامة في دستورها وميثاقها للعمل الوطني ورؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠. وأبرمت أيضاً عدداً من الاتفاقات مع وكالات الأمم المتحدة.

٨٥ - وأضافت قائلةً إن تغير المناخ يشكل تحدياً خاصاً. كما أن الإرهاب يهدد مسيرة التنمية. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أطلقت البحرين مشروع وحدة الطاقة المستدامة بهدف تنويع مصادر الطاقة وكفالة استدامتها. وختمت مشيرة إلى افتتاح أول مصنع لإنتاج ألواح توليد الطاقة الشمسية في المملكة في عام ٢٠١٧.

٨٦ - **السيد غيرتز** (ناميبيا): قال إنه منذ عام ٢٠١٣، حدد ما يزيد على مئة بلد، ومنها بلده، أهدافاً لتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي، تمشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتخذت تلك البلدان التدابير اللازمة لمنع هذه الظاهرة وعكسها. ويمثل التخفيف من حدة الجفاف أحد الركائز الأخرى للاتفاقية، التي تعتبر عنصرا أساسيا في إعلان ناميبيا المتعلق بتعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أجل عالم يحقق التعادل في تدهور الأراضي.

٨٧ - ويؤثر تدهور الأراضي بشكل غير متناسب على البلدان التي يكون سكانها الأكثر تعرضاً للجوع وانعدام الصحة والفقر، باستثناء تلك التي لديها إمكانية الحصول على المعادن. وغالبا ما تتحمل النساء والأطفال الوطأة الأشد لتدهور الأراضي. وترحب ناميبيا بإطلاق صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي، وبأنه مبني على نموذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودعت الدول الأعضاء إلى الاطلاع بشكل كامل على إجراءات الاستثمار في هذا الصندوق.

٨٨ - وقال إنه ينبغي التصدي لظاهرة العواصف الرملية والترابية. وأضاف إن ناميبيا ترحب بإدراج الهدف الاستراتيجي بشأن الجفاف في الاستراتيجية الجديدة التي اعتُمدت في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ورأى أنه يجب على المجتمع الدولي تحويل تركيزه من الإغاثة من الجفاف إلى تعزيز القدرة على التكيف مع الجفاف والتأهب له والإنذار المبكر به.

٨٩ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده وضعت سياسة وطنية بشأن تغير المناخ واستراتيجية وخطة عمل وطنيتين بشأن تغير المناخ للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، رسمتا الخطوط العريضة لاستراتيجيات وطنية للتكيف وتخفيف آثار الكوارث. وإلى جانب المبادرات الدولية، تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تعزيز القدرة على التكيف مع الجفاف وتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي والتكيف مع تغير المناخ في المناطق الريفية.

٩٠ - وأضاف أن حكومته تعتقد أنه من الضروري ضمان تجذر التكنولوجيات والنظم المتعلقة بالبيئة في فرادى البلدان بطريقة تلائم أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، سلط الضوء على الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات في أساليب إنتاج الزراعة الذكية مناخيا وتنويع قاعدة موارد المجتمعات المحلية الهشة من خلال دعم الاستثمار في المنتجات الحرجية غير الخشبية، وتطوير قطاع السياحة والزراعة باستخدام حيوانات أفضل تكيفا وتستهلك كميات أقل من المياه. وفي ضوء الزيادة المتوقعة في عدد سكان العالم بحلول عام ٢٠٥٠، فإن المجتمع الدولي لن يتمكن من القضاء على الفقر والجوع ما لم يحد من تدهور الأراضي ويعمل على إصلاح الأراضي المتدهورة. ولهذا السبب، تواصل ناميبيا العمل في مبادرات مكافحة التصحر عن طريق تمكين مجتمعاتها المحلية، ولا سيما النساء، في شراكة وثيقة مع القطاع الخاص. ولتعزيز تلك التدابير، فإن حكومته بصدد استكشاف السبل لتوسيع مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل لتشمل ناميبيا وجنوب أفريقيا.

٩١ - **السيدة مولدويسايفا** (قيرغيزستان): قالت إن حكومتها تولي الأولوية لكفالة ازدهار ورفاه جميع المواطنين، وذلك في إطار ما تبذله من جهود لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني. ومع ذلك، سيكون من المستحيل ضمان تحقيق التنمية المستدامة بصورة شاملة، إلا إذا تم اتخاذ خطوات حاسمة في مجال حماية البيئة التي تمثل أولوية بالنسبة لوسط آسيا. أما ما تبقى من مواقع النفايات المشعة، أي ما يدعى بمدافن مخلفات اليورانيوم التي تُركت إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، فهي تطرح مجموعة من التحديات بالنسبة لدول وسط آسيا، بما في ذلك تدهور مخازن النفايات المشعة، وازدياد مخاطر وقوع الحوادث. وقد كان هناك تهديد حقيقي بتلوث كل المياه الجوفية وأحواض الأنهار في وسط آسيا، الأمر الذي كانت سترتب عليه عواقب وخيمة ليس فقط على ملايين الأشخاص والبيئة، ولكن أيضا على عملية التنمية المستدامة في المنطقة برمتها.

٩٢ - وأضافت قائلة إن قيرغيزستان تسعى بنشاط، جنبا إلى جنب مع غيرها من بلدان وسط آسيا، إلى درء التهديد الإشعاعي الذي تمثله مدافن مخلفات اليورانيوم. واتخاذ قرار الجمعية العامة ٢١٨/٦٨ بشأن دور المجتمع الدولي في منع التهديد الإشعاعي في وسط آسيا مكن من إحراز تقدم كبير في استعادة رواسب اليورانيوم المغلقة ودراسة أثرها على البيئة، كما أعطى المنظمات الدولية والبلدان المانحة حافزا لإطلاق مشاريع وبرامج مختلفة والاضطلاع بها. وجرى الاضطلاع على وجه الخصوص بدراسات لتقييم الأثر البيئي، وأنشئت آلية للتمويل بمساعدة مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي. وعلاوة على ذلك، وضعت حكومتها مخططا عاما استراتيجيا بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٩٣ - وأردفت قائلة إن هذه البرامج ساعدت في السنوات الخمس الماضية على رفع مستويات سلامة المواقع السابقة لتعدين اليورانيوم في وسط آسيا، وبخاصة مدافن مخلفات اليورانيوم. وعلى الرغم من النجاح الذي تحقق، فإن حل المسائل الأساسية المتعلقة بمخلفات اليورانيوم في المنطقة لن يكون ممكنا إلا إذا قدم المجتمع الدولي مساعدات منسقة ومحددة الأهداف. وأعربت عن أمل حكومة بلدها في أن يساعد الاهتمام المتزايد للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي بهذه المسألة على درء المخاطر البيئية ومخاطر اندلاع أزمة إنسانية، وكفالة تحقيق التنمية المستدامة في بلدان وسط آسيا، ومنع استخدام النفايات المشعة المستخدمة لأغراض الإرهاب والتطرف.

٩٤ - **السيد راخميتوف** (كازاخستان): قال إن تحقيق الأهداف يتطلب تقييم احتياجات ومصالح المناطق ذات الأولوية عبر الحدود وسد الثغرات في القدرات من أجل بلوغ غايات خطة عام ٢٠٣٠. وقد أثبتت السنوات القليلة الأولى من تنفيذ الخطة الحاجة إلى العمل المتعدد الأطراف. وقد واءمت كازاخستان خطتها المحلية للتنمية مع أهداف التنمية المستدامة والأولويات العالمية. وتنص الاستراتيجية الإنمائية للبلد لعام ٢٠٥٠ على نهج شامل ومشترك بين القطاعات إزاء المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتتناول جميع الوثائق

الحكومية الاستراتيجية والمهام الواردة في الخطابات السنوية للرئيس نزارباييف أهداف التنمية المستدامة، التي سيتيح تحقيقها لكازاخستان الانضمام إلى البلدان الثلاثين الأكثر تقدما في العالم بحلول عام ٢٠٥٠.

٩٥ - وأوضح أن كازاخستان أنشأت عدة محاور إقليمية وعالمية لتعزيز الحوار بشأن قضايا التنمية المستدامة، واستضافت عددا من المؤتمرات الدولية بشأن المسائل ذات الصلة. وأردف قائلا إن الوقت قد حان للدول الأعضاء لتستفيد من زخم الديناميات الإقليمية وتعزز التعاون الإقليمي في مجالات مثل تغير المناخ والتوتر الاجتماعي، بما في ذلك العنف الشديد، والمسائل المعقدة العابرة للحدود المتعلقة بالمياه. وقال إن وفده يؤكد على أهمية اعتماد نهج إقليمي ووضع استراتيجية على نطاق المنطقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتصدي للتحديات التي يمكن أن تغذي أوجه التفاوت الاقتصادي والفقر. وقال إنه يعتقد أن الأولوية ينبغي أن تُعطى لمواءمة نظم التخطيط والرصد الاستراتيجية الإقليمية مع المعايير العالمية، ولتعزيز القدرات البشرية، وجذب التكنولوجيات الخارجية، والخبرات وبناء القدرات، وجعل البلدان النامية أكثر جاذبية للاستثمار، بالنظر إلى تركيز الشركات الدولية الكبرى على نماذج الأعمال التجارية المسؤولة اجتماعيا. وفي حين ترحب كازاخستان بعزم الأمين العام على إعطاء الأولوية للدبلوماسية الوقائية وأهداف التنمية المستدامة في أعمال المنظمة، فهو يعتقد أن من الضروري اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز التنسيق والتآزر بين الوكالات والبرامج على الأرض.

٩٦ - **السيد كاي - كاي** (سيراليون): قال إن الرئيس بيو، عند توليه منصبه، تعهد وحكومته باتباع خطة الاتجاه الجديد التي تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة وتعطي الأولوية للتعليم والعدالة والسلام والأمن ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة والزراعة والصحة، بغية إعطاء الأولوية للأكثر تخلفا عن الركب. وأضاف قائلا إن سيراليون تتبع خطة التعليم من أجل التنمية التي تعطي الأولوية للتعليم الابتدائي والثانوي المجاني، مع التركيز على تمكين الفتيات والنساء بغية تلبية الاحتياجات الإنمائية للأجيال الحالية والمقبلة، استنادا إلى آلية سليمة لتقديم الخدمات العامة تستند إلى الإرادة السياسية والقيادة وعدم التسامح إطلاقا إزاء الفساد.

٩٧ - وأفاد أن ما يربو على ١ ٠٠٠ شخص فقدوا أرواحهم في سيراليون في عام ٢٠١٧ في انهيال وحلي وفيضانات نجمت عن تساقط أمطار غزيرة. وكان هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات للحد من المخاطر القائمة والحد من حدوث حالات جديدة؛ وأضاف أن إطار سنداي يجب أن ينفذ بالكامل. وتتسم تعبئة الموارد وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والشراكات بالأهمية من أجل تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، يجب على الدول الأعضاء الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في خطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس؛ وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يقدم تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٩ توصيات قابلة للتنفيذ.

٩٨ - واعتبر من الواضح أنه من دون الحصول على الطاقة لن تتمكن البلدان النامية مثل سيراليون من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ومن أجل تحقيق الهدف ٧، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من قبل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات الوطنية لكفالة توفير الموارد المالية اللازمة وتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار في مجال الطاقة. وأضاف إن سيراليون تعتزم العمل بشكلٍ بنّاء مع جميع الشركاء لضمان تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

٩٩ - **السيدة سرفِستاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن بناء القدرات للبلدان النامية عن طريق تبادل الخبرات والمعرفة وأفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا من دون تمييز أو تسييس ينبغي أن يحظى بالاهتمام على سبيل الأولوية نظرا للصعوبات التي تواجهها تلك البلدان في التنفيذ الكامل لخططها للتنمية المستدامة، بما في ذلك إعمال الحق في التنمية. ومن المهم التركيز على الاحتياجات المختلفة والظروف الخاصة للبلدان النامية، فضلا عن مساءلة الجهات الفاعلة الرئيسية في النظام الاقتصادي والمالي الدولي. فالعمل الانفرادي، وفرض قوانين وأنظمة يمتد تأثيرها خارج الأقاليم على البلدان النامية، لا يقوضان مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل يؤثران أيضا سلبا على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التي لا يمكن تحقيقها من دون اعتبار تعددية الأطراف إطارا للتعاون.

١٠٠ - وأكدت أن إيران قطعت شوطا كبيرا في التغلب على التحديات الإنمائية، بما في ذلك من خلال الوثائق الملزمة قانونا التي تمثل رؤية إيران ٢٠٢٥ وخطة التنمية الوطنية السادسة. وتشمل أولوياتها الوطنية مسائل من قبيل القضاء على الفقر، والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي، وموارد الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة، ومكافحة تغير المناخ والتصحر وإزالة الغابات والعواصف الترابية، وإدارة مخاطر الكوارث، وتمكين النساء والفتيات.

وتركز سياسات إيران الحالية للطاقة على زيادة القدرات في قطاع الطاقة واستخدام المحطات الحديثة التي تعمل بالغاز والطاقة المتجددة، والحفاظ على القدرة الإنتاجية وقدرة الشبكات على الصمود مع مراعاة الشواغل البيئية والالتزامات المناخية، وإشراك القطاع الخاص في تشييد محطات الطاقة، وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة في إنتاج الطاقة الكهربائية ونقلها واستخدامها.

١٠١ - ومضت تقول إن إيران، باعتبارها بلدا معرضا للكوارث الطبيعية، وضعت خططا وطنية ومحلية فعالة للتأهب للكوارث والقدرة على الاستجابة معترفا بها دوليا. بيد أن تلك المجالات ستظل بحاجة إلى التعاون الطويل الأجل والواسع النطاق، لا سيما على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقالت إن حكومتها تسلم بالدور الرئيسي الذي يضطلع به مركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث، الذي يستضيفه بلدها.

١٠٢ - ورأت أن العواصف الرملية والترابية تُعتبر من القضايا البيئية الأشد إلحاحا التي تواجه إيران. وفي السنوات الأخيرة، أدى الجفاف المزمن والإدارة غير المستدامة للأراضي والمياه، بالإضافة إلى زعزعة الاستقرار السياسي، إلى إيجاد حالة أصبحت فيها العواصف الرملية والترابية أكثر تواترا وحدةً، وباتت تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة على كل من الصعد المحلي والإقليمي والعالمي. وفي هذا الصدد، رحبت حكومة بلدها بالحوار التفاعلي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ بشأن العواصف الرملية والترابية.

١٠٣ - **السيد تافاريس** (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)): أشار إلى التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وقال إن نافذة كبح الاحترار العالمي بحدود ١,٥ درجة مئوية آخذة بالانغلاق، وأن النجاح يتوقف على الجهد المكثف والتعاوني. وللزراعة المستدامة دور حاسم تقوم به. وفي هذا الصدد، فإن الفاو رحبت بقرار كورونيفيا الصادر عن المؤتمر الثالث والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي اعترف بأن الزراعة تمثل جزءا من حل المشكلة.

١٠٤ - واعتبر أنه يجب على المجتمع الدولي تحديد أوجه التآزر وإيجادها والاستثمار فيها، من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات التي تشمل استعادة الأراضي المتدهورة، ومكافحة إزالة الغابات، وتشجيع إعادة التحريج، وتبني نُهُج الإنتاج الزراعي والغذائي المنخفضة الكربون، وتغيير أنماط الاستهلاك. ويجب أن يرتبط تكييف الزراعة مع تغير المناخ ارتباطا وثيقا بالتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة بالتوازي مع انتقال المجتمع الدولي إلى نظم غذائية أكثر منعة واستدامة وشمولية. ورأى أن هذه الجهود تتسم بالأهمية البالغة بالنسبة للمجتمعات الريفية الفقيرة، نظرا إلى أن ما يقرب من ٧٥ في المائة من فقراء العالم يقيمون في المناطق الريفية ويعانون ضررا كبيرا بشكل خاص من الكوارث الطبيعية والأحداث المناخية الشديدة. وقد تضاعف تقريبا عدد الكوارث الطبيعية المسجلة في البلدان النامية في السنوات الأربعين الماضية، الأمر الذي أثر بشكل هائل على سبل العيش الريفية والزراعة.

١٠٥ - وأكد أن من الضروري الحد من مخاطر الكوارث بصورة فعالة، وتبين الأدلة أن هذا الأمر قابل للتحقيق. وكشف تقييم الأثر الأولي لعام ٢٠١٧ أن الاستجابة المبكرة لحالات الجفاف تساعد على إنقاذ الأرواح وسبل كسب العيش، وتؤدي إلى خفض تكاليف الاستجابة الإنسانية والاعتماد على المساعدات الغذائية.

١٠٦ - واستدرك قائلا إنه مع التسليم بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة بشكل خاص للخطر جراء الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، فقد قامت الفاو، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بإطلاق برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي إطار مبادرة أقاليمية، وضعت منظمة الأغذية والزراعة وشركاؤها أطرا لتنفيذ ذلك البرنامج في الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والمحيط الهادئ. كما تم تنفيذ إطار التنمية المتوسطة الأجل في منطقة البحر الكاريبي، ودعت منظمة الأغذية والزراعة الشركاء إلى دعم تلك الجهود.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.